الفصل الرابع
التطبيق الديمقراطي في الوطن العربي

obeikandl.com

الحاكم بالحكم، وأقدم هذه المجالس المجلس الذي انعقد بالأمر[1] الكريم الصادر في 5 ربيع الثاني سنة1240هـ الموافق 1824/11/27م ، وقد جاء بهذا الأمر الصادر من الجناب الخديوي الى البيك الكتخذا "لقد كان رأينا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضي الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نتجنب عند البت فيه الانفراد برأينا والاكتفاء بحكمنا، بل نحوله على المجلس وفقا لأصولنا المقررة وأسلوبنا المعلوم". وهذا الخديوي الذي أصدر هذا الأمر وشكل هذا المجلس هو محمد علي رأس الأسرة الحاكمة في مصر، حتى صدور أول دستور عام1923 وهو دستور منحه الملك للشعب.

وسنتناول بالتفصيل الطرق المتعددة لوضع الدستور:

- في شكل منحة(OCTROI)
- في شكل تعاقد(contrat)
- بواسطة جمعية تأسيسية(assemblée constituante)
- الاستفتاء الشعبي(renferendum populair)

---

[1] التطبيق الديمقراطي في الوطن العربي . د . صلاح عبد المجيد مرجع سبق ذكره.

المبحث الأول

الدستور المنحة(OCTROIT)

يؤخذ عادة بهذا الأسلوب في الدول التي تكون فيها السلطة بيد الحاكم الذي يتزل عن بعض سلطاته للأمة، فتكون الوثيقة الخاصة بذلك دستورا ممنوحا، على أن السائد في القانون الدستوري(droit constitutionnel) أن كون الدستور منحة لا يعطي الحق المانح فيما بعد إلغاء الدستور أو تعديله فالدستور وقد منح، يصبح في هذه الحالة حق للأمة تترتب عليه آثار والتزامات قانونية، وبالتالي، لا يجوز المساس به.

ويجد هذا النوع مثالا له في مصر، حيث صدر عام1923 إذ جاءت ديباجته تقول في خطاب صادر من الملك لرئيس الوزراء"أطلعنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا، وبما أنه وقع لدينا موقع القبول، فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها".

وفي ذات السياق، النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم في دولة قطر والصادر في1972/04/19 إذ تقول ديباجته"نظرا لأن أمنيتنا الكبرى التي عاهدنا الله على بذل كل جهد ممكن لتحقيقها ووطدنا العزم أمام الشعب على تكريس أنفسنا لها هي السير قدما بوطننا العزيز في مرحلة الانطلاق

العظيم نحو بناء مجتمع أفضل ينعم فيه المواطنون جميعا بمزيد من الرفاه والعدل والمساواة والعلم والصحة.

وظاهر الديباجة، أن هذا النظام الأساسي قد وضع لبناء مجتمع أفضل، وكان مفهوم ذلك أن يتم انتخاب على وجه ما لتمكين الشعب من ممارسة حقوق، إلا أن مواد هذا النظام(règlement) الأساسي قد نصت على أنه"ينشأ مجلس شورى ليعين برأيه الأمير ومجلس الوزراء في أداء مهامها ونسمي هذا المجلس "مجلس الشورى" ويعبر مجلس الشورى عن رأيه في شكل توصيات(المادة40)ويتألف مجلس الشورى من 20 عضوا يصدر بتعيينهم أمر أميري، ويجوز للأمير أن يعين عددا آخر من الأعضاء لايتجاوز أربعة إذا ما رأى أن الصالح العام يقتضي ذلك (المادة41). وأن الأمير هو الذي يعين الوزراء ويعفيهم بأمر أميري(المادة29). وأن الأمير هو الذي يصدر القوانين بناء على اقتراح(proposition) مجلس الوزراء وبعد أخذ مشورة مجلس الشورى على الوجه المبين في هذا النظام الأساسي(المادة17).

إلى جانب ذلك، عندنا مثل للدستور المنحة في فرنسا، تلك هي شرعة(CHARTE)سنة1814 [1]. وشرعة 1830 التي جرت بشأنها مفاوضات(négociations) بين لويس فيليب وأعضاء المجلسين.

---

[1] يمكن إدخال دستور إمارة موناكو لسنة1211 ضمن هذه الفئة، هوريو، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

الدستور في شكل تعاقد(CONTRAT)

وفي هذه الحالة، يكون الدستور وليد الاتفاق أو التعاقد بين الحاكم والشعب وذلك بأن تضع السلطة الحاكمة مشروع الدستور(projet constitution) ثم يعرض على المجلس النيابي ممثل الشعب فيوافق(ACCEPTATION)عليه ويصبح بذلك دستورا نافذا، ومثال ذلك دستور الكويت الصادر سنة1962.

المبحث الثالث

الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة

(assemblée constituante)

تمتاز هذه الطريقة بطابعها الديمقراطي وذلك بدعوتها جمعية تأسيسية(assemblée constituante)، كما هو الحال، في فرنسا، وفي الولايات المتحدة باسم"الكنفنشيون"(convention)، أي الجمعية المختصة بهذه المهمة، لوضع الدستور، وهذا الأسلوب تمشت عليه الثورة الكبرى في فرنسا في دستور1791، وكذلك الثورتان، في دستور1848 ودستور1875.

وهذه الطريقة تنطوي على اعتبار أن السلطة التأسيسية(pouvoir constituant)، أي السلطة المختصة بوضع الدستور، هي مختلفة عن السلطة التشريعية، رغم أنهما منبثقتان عن مبدأ السيادة الوطنية(principe de souveraineté national) أو الشعبية، وذلك لأن السلطة التشريعية، أسوة بسائر السلطات في الدولة، تستمد وجودها من الدستور، ولنا مثال في هذه الطريقة من ليبيا، فقد جاء في دستور المملكة الليبية المتحدة ـ آنذاك ـ الصادر سنة1956 والمعدل بالقانون رقم1 لسنة1963 ما يأتي:"نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين بمدينة طر ابلس في مدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بإرادة الله، وبعد الاتكال على الله مالك الملك، وضعنا وقررنا هذا الدستور للمملكة الليبية المتحدة".

المبحث الرابع

الدستور بواسطة الاستفتاء

(REFERENDUM CONSTITUANT)

إن الاستفتاء الدستوري أو التأسيسي(REFERENUM CONSTITUANT)، يبدو متقاربا الى حد ما مع الديمقراطية المباشرة، أو على الأقل مع الفكرة الرامية الى توفير الأساليب الخاصة، لإبقاء الشعب متصلا

بحكامه ومراقبا لأعمالهم، ففي حالة الاستفتاء الدستوري، يكون الشعب قد مارس بصفة مباشرة سلطته التأسيسية.

على أنه تنبغي الإشارة في هذه الحالة الى أن الشـــعب لا يمكـــن أن يضع الدستور بنفسه، وبالتالي، فلابد من عملية صياغة الدستور وتحريـــره، من دقة ومعرفة وتجربة، ولكي يتحقق هذه الأسلوب، لابد من العـــودة الى الوسيلة الأولى، أي انتخاب جمعية تأسيسية(assemblée fonstituante)، تنحصـــر مهمتها بوضع مشروع للدستور(projet) والتصويـــت (vote)عليـــه، دون إصداره، حتى إذا تمت هذه المرحلة، عرض المشروع بعد ذلك لاحقا علـــى الاستفتاء الشعبي لإقراره نهائيا. وبهذه الطريقة وضعت دساتير أعـوام:1963 ، 1976 ، 1989 ، 1996 في الجزائر، و1962، 1970، 1972 في المغـــرب، وكذلـــك دستور اتحاد الجمهوريات العربية عام1971.

المبحث الخامس

الدستور.. ومأزق الأداء

يتضح، من خلال استعرا ضنا للتطبيق الديمقراطي في الوطن العـــربي، إفاضة جميع الدساتير العربية، دون استثناء، عن حقوق المواطنين وواجبـــاتهم بمالايخرج عن أسمى الحقوق التي يتعين أن يتمتع بها، الإنسان، وبمـــالايخرج

أولا نبالغ إذا قلنا يفوق ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولكن هل يتمتع الإنسان العربي، فعلا، بهذه الحقوق ويمارسها أم أن الأمر لا يعدو حقوقا في شكل ديباجات في الدساتير لا تطبق فعلا، والسبب يعود الى عوائق رئيسية تحول دون تحقيق الطموح المنشود للديمقراطية، وتعطل، بالتالي، تطورها بشتى صورها، بصرف النظر عن شكل النظام السياسي السائد:

1 ــ تفشي الجهل والأمية ومحدودية الوعي السياسي(CONSCIENCE POLITIQUE) لدى الجماهير العربية. إذا كانت الديمقراطية، في أبرز مفاهيمها، حكم الأغلبية فلا جدوى من أغلبية جاهلة، محكوم عليها بأن تصبح منقادة الى أقلية مسيسة ومتسلطة.

2 ــ الفقر وتدني مستوى المعيشة لدى سواد الجماهير العربية فإذا كانت الديمقراطية حكم المشاركة الشعبية فلا فرصة متاحة للمشاركة أمام جماهير مشغولة عن الشأن العام بكدها وكدحها لتأمين كفاف عيشها.

3 ــ الدور المتعاظم للأطماع الغربية في الوطن العربي الغني بالموارد الطبيعية والثروة المعدنية ولاسيما النفط. فإذا كانت الهيمنة الغربية اقتضت زرع الكيان الصهيوني في قلب المشرق العربي، وإقامة العديد من القواعد العسكرية (base mélétaire)بذريعة "الأمن"، فإن آثار هذه السياسة اقتضت

زج الأقطار العربية في حروب متواصلة مع اسرائيل، ومناحرات فيما بينها لهدر قواها واستنزاف طاقاتها والحؤول بينها وبين معا رج التنمية الشاملة وبناء القوة الذاتية.

4 ــ رابع هذه العوائق هو محصل تفاعل العوائق الثلاثة المشار إليها مع عاملي الغربنة(WESTERNIZATION) والقمع السلطوي، هذا التفاعل أدى الى خنق الإبداع الحضاري والى المراوحة الميكانيكية بين خياري الأصالة والحداثة، أي التأرجح بين موقف الاحترار وموقف التقليد دون المرور بموقف الخلق والابداع.

وسنتعرض الى عاملين أو إذا توخينا الدقة عائقين أساسيين سبق ذكرهما وهما: الأمية المتفشية في الوطن العربي بدرجات متفاوتة، والفقر(pauvreté)[1].

---

[1] عصام نعمان، أية دمقراطية للوطن العربي ، دراسات عربية عدد 3 سنة 1981 ، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية.

المطلب الأول

الأمية وتفشي الجهل

(analphabétisme)

تعاني الأقطار العربية من ظاهرة تفشي الأمية والجهل بين شعوبها وإن على درجات متفاوتة، ولعل أخطرها هي الأمية السياسية(analphabétisme politique)، وهذا النوع دخيل على البلاد العربية، نتيجة لعهود الاستعمار التي توالت على المنطقة، إضافة الى التبعية بشتى صورها للمستعمر، مما ولد لدى المواطن العربي حالة عدم المبالاة وكنتيجة الى ذلك انزواءه داخل الذات وعدم الإيمان بجدوى إبداء أي رأي(avis)، حتى بعد رحيل الاستعمار(colonialisme)، وخضوعه لحكم وطني، وقد حدثت عدة تجاوزات من هذا الحكم وبدل أن يواجهها بفضيلة الحوار(dialogue) وتعدد الآراء وأن بارقة الحقيقة لاتنقدح إلا باحتكاك الأفكار، كما في المثل التركي، فإن المواطن العربي وبسبب جهله يفضل عدم جدوى المشاركة أو إبداء الرأي، اقتناعا منه أن الأمر محسوم سلفا.

هذه الحالة تمثل في نظرنا قطب الرحى والخطر الذي يتعين مقاومته، فالمواطن العادي يستوجب منحه الحرية كل الحرية في إبداء الرأي، فالنقد لايثور بدون تعدد، والتعدد لابد أن يثمر الاختلاف، والاختلاف نعمة امتنّ

الله تعالى بها على العباد، وفي جميع المقاييس الأفكار لا تنمو بغير الحـــوار، والحوار لا يؤتى أكله بغير وعي، والإنسان بطبعه عدو ما يجهل.

إننا نعيش عصر المعلومات(l'ère de l information)، الذي لم تعد الأمـم فيه تقاس بمقدار ما تملك من سلاح، ولاتملك من الثروات، بل بمقدار مـــا تملك من المعلومات، فالنظام الدولي الجديد ــ أحببنا أم كرهنا ــ يحتكـــر المعرفة والتكنولوجيا، ولمواجهة هذه التحديات، واستعادة دورنا النـــهضوي والحضاري ينبغي أن تنشأ في العالم العربي مؤسسات أو جماعـــات تكـــون مهمتها تعليم الناس أفراد الشعب ما هي واجباتهم وكيفية أدائها، ومـــاهي حقوقهم وكيف يحصلون عليها ويترك الناس كل الناس تطرح مشـــاكلها، وتخترق حواجز الإعاقة، فإذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب بالشـعب لصالح الشعب فيجب أن تمكن الشعب حتى يفتح ثقوب الجـــدران الـــتي أقاموها لتحجب عنه أشعة الشمس، تتسرب منها أشعة النور، وبالتـــالي، مواجهة التحديات الفكرية والإقليمية والدولية المعاصرة.

لاجدال، ان جميع الدساتير برمتها، وبالكاد، بلا استثناء، قد نصـت على أن حرية الرأي(liberté d'opinion) مكفولة ولكل الناس التعبير عن رأيـــه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أوغيرذلك من وســـائل التعبـــير، وأن

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام بشتى أنواعها مكفولة بقوة القانون، يتساوى في ذلك حق الاجتماع، وحق تكوين الجمعيات، ولكن هذه الحقوق وبلا استثناء أيضا تربط كل ذلك على شرط واقف وهو أن يتم ذلك في حدود القانون(loi)، ثم يأتي القانون فيهدد هذه الحقوق (droits)أو يقيدها بقيود تفرغها من مضمونها، أو تمدد كل ذلك بإعلان حالة الطوارئ(état d'urgence) دون حسيب أو رقيب، ودون ما سبب، وحتى إشعار آخر.

المطلب الثاني

ظاهرة الفقر

يعتبر الفقر أو الحاجة عاملاأساسيامن العوامل التي تمنع الإنسان من أن يتمتع بحريته أو يمارس حقوقه الديمقراطية بحرية تامة، ذلك لأن المحتاج قد يضطر، نتيجة ما يكابده، إما الى أن يبيع صوته أو على اقل الاحتمالات الى أن يمالئ صاحب المال أو السلطان المستمد من المال، ولا نستطيع أن نرفع عنه ذلك إلا بسد حاجته وقطع حبل الحاجة بينه وبين الغني أو صاحب رأس المال، وإحلال الدولة الممثلة للشعب محل رأس المال(capital)، مما يترتب عليه منحه الحرية الاقتصادية(liberté économique) التي تقوده الى الحرية السياسية(liberté politique).

حتى في الدول الغنية في وطننا العربي، فإن الثروة حكـرا(monopole) لبعض العائلات أو الشركات، وهذه الدول تأخذ طبعا بالنظام الرأسمـــالي الذي يقوم على الاحتكار واستعباد العامل(travailleur)، وبالتالي، فإن مـــن الأهمية بمكان رفع الحاجة عن المواطن العربي هي السبيل الى تحرره سياســيا، وتمكنه من ممارسة حقوقه بحرية تامة وهذه هي الديمقراطية.

إن الاطمئنان الاقتصادي هو الذي يقـــود في نهايـــة المطـــاف الى الاطمئنان النفسي، ويجعل الإنسان محافظا على هذا الاطمئنـــان، يشـــارك بصفة فعالة، في تثبيت هذا النظام الذي يمنحه هذه الحقوق، أمـــا الظلـــم، وخاصة إذا كان اقتصاديا، فلأنه وكنتيجة حتمية لذلك يدفع الناس إمـــا إلى محاولة الخلاص من هذا النظام، وإما الى الوقوف موقفا سلبيا من لا يشـــارك ولا يتدخل حتى ولو دعي الى المشاركة.

لامناص، إذن، إذا ارتبطت المشاركة السياسية في الحكـــم بلقمـــة العيش، فالجائع يبيع صوته ويبيع حريته، والبديـــل تحـــرر الإنســـان مـــن الاستغلال في جميع صوره، وأن تكون له الفرص المتكافئة في نصيب عـــادل من الثروة الوطنية(justice distributive)، وان يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته، حتى يستطيع ان يمارس حقوقه بحريـــة ودون ضغـــط أو إكراه.

وحتى لا أسترسل، وأقع فيما أحـــاذره، فـــإنني أرى، في حـــدود معلوماتي التي اعترف سلفا بضآلتها، أن أكثر الحكـــام في وطننـــا العـــربي لايريدون التنازل عن امتيازات يدعونها قبل شعوبهم، مادامت هذه الشعوب نائمة عن حقوقها، وتعيش في غفلة من الزمن، ولهذا السبب، نجد ان أنظمـة الحكم عربيا تجتهد في خلق نوع من الديمقراطية الشكلية بـــين الشـــعوب بإنشاء البرلمانات وإقامة المظاهر النيابية المتعددة دون ما مضمـــون حقيقـــي بارز للعيان.

لقد آن الأوان لإعادة النظر في كثير من الممارسات التي لا تتماشـــى ورغبات الناس. فنجد في بعض الأقطار العربية انحرافا من أقصى اليســـار الى أقصى اليمين دون مقدمات، وأفكارا تطفو وتموت ثم تأتي أضدادا وأيضـــا، دون ما تمهيد، وتتعلم الأجيال القادمة الحب والكره لهذه المبادئ الهدامـــة، التي تتلألأ طبقا لأوامر الحاكم ورغباته، وأكثر من ذلك، تستعمل في بدعـــة الديمقراطية الحديثة ألا وهي الاستفتاء بالطرق المتعددة التي ذكرناها آنفـــا، والتي تنتهي الى نتيجة واحدة وهي موافقة الشعب موافقة كاسحة.

طريقنا إلى الديمقراطية في عالمنا العربي طويل وشاق ومزالقه لاتـــزال صعبة بفعل المعايير(normes) القبلية والبعدية لانطلاق الأفكار البنـــاءة الـــتي لاتزال تعاني الابتزاز والتسلط والإرهاب الفكري، وإعجاب كـــل ذي رأي

برأيه، واستئثاره بالحقيقة ورفضه الآخر، والجزم بخطئه، والعمل على إلغائه. والمسألة بكل زواياها مسألة تحضر. معارج صعود الديمقراطية ليس بالأمر المستحيل، ولكن الوصول الى المشاركة السياسية من لدن المواطن العربي في العملية السياسية مثل التعبير العملي عن الديمقراطية وهو الطموح المنشود منها كأسلوب حل للتناقضات(dialectiques) داخل المجتمع، لأن الديمقراطية في المحصلة النهائية أسلوب حياة وليست مجرد أسلوب حكم.